ماءات القرآن
لجامع العلوم النحوي أبي الحسن علي بن الحسين
تحقيق الدكتور/ عبد القادر السعدي
ملحوظات ومآخذ

أ.د فوزي حسن الشايب(*)

إنّ كتاب «ماءات القرآن»، لأبي الحسن عليّ بن الحسين الملقّب بـ: (جامع العلوم النحوي) واحدٌ من عدد لا يحصى كثرة من الكتب التي عُنيت بدراسة القرآن الكريم من مختلف الجوانب، فهو وأمثاله شواهد حيّة على محوريّة القرآن الكريم ومركزيّته في الدراسات اللغويّة عند العرب، ولا غرو في ذلك فهو الكتاب الأول، بل الكتاب الأمّ للغة العربيّة.

وجامع العلوم النحوي، هو أحد علماء القرن السادس الهجري (٥٤٣هـ). وقد تولّى الدكتور الفاضل عبد القادر السعدي تحقيق كتابه هذا، الذي بلغ عدد صفحاته (٣٤٧) سبعاً وأربعين وثلاثمئة صفحة، من القطع المتوسّط، وهو صادر عن دار الأنبار للطباعة والنشر في بغداد عام (١٤٢٤هـ) الموافق عام (٢٠٠٣م). وقد بذل فيه المحقّق الفاضل جهداً طيباً في تحقيق النصّ، وتخريج الشواهد، والتعريف بالأعلام،

(*) أستاذ النحو والصرف - الأردن.

والتنبيه على بعض ما وقع فيه المؤلف من أوهام[١]. غير أنّه بقيت هناك بعض الملحوظات والمآخذ التي ألّمت بالكتاب تأليفاً وتحقيقاً، ارتأينا أنْ نفردها ببحث مستقل، خدمة للكتاب وللحقيقة العلميّة من جهة، وليفيد منها المحقق، فيخلص الكتاب مما علق به من هنات في الطبعات القادمة للكتاب من الجهة الأخرى.

وسنجمل ملحوظاتنا على هذا الكتاب في النقاط الآتية:

١- التأليف في ماءات القرآن معهود قبل المؤلّف:

إنّ التأليف في ماءات القرآن، موضوع معروف ومطروق قبل المؤلف بقرنين من الزمان على أقلّ تقدير، وهذا ما أكّده المؤلّف نفسه في مقدمة كتابه[٢]. ولكنّ المحقّق لم يشر إلى أيّ من الأعمال السابقة لعمل المؤلّف، واكتفى بذكر عملين يحملان الاسم نفسه، لاثنين من العلماء المتأخرين زمنياً عن عصر المؤلّف؛ أوّلهما لشيخ الإسلام، أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطّار (٥٦٩هـ)، والآخر لإبراهيم بن عمر الجعبري الّذي كان قد فرغ من تأليفه عام (٧٠٧هـ)[٣]. وهذا يعطي الانطباع بأنّ جامع العلوم النحوي (٥٤٣هـ) كان رائداً في هذا المجال، والأمر ليس كذلك؛ فقد سبقه إلى التأليف في هذا الموضوع ابن خالويه (٣٧٠هـ)، الذي نصّ على أنّه قد أفرد لِـ(ما) في القرآن الكريم كتاباً[٤]. وذكر صاحب كشف الظنون أسماء اثنين من العلماء وضع كلّ منهما كتاباً يحمل الاسم نفسه، وهو: (ماءات القرآن على ترتيب السور)؛ الأوّل هو الشيخ أبو الفرج أحمد بن علي

(١) انظر مثلا: ص ٤١ هامش رقم (٤)، ص ٤٣ هامش رقم (١)، ص ١٢٤ هامش رقم (٢)، ص ١٨٨ هامش رقم (١)،ص٢٨١ هامش رقم(١) الملحق.

(٢) ماءات القرآن: ص ٣.

(٣) المرجع السابق (قسم الدراسة) ص ٢٢.

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ٤٠.

المغربي الهمذاني (٣٩٨هـ)، والآخر هو الشيخ أبو البقاء المعمر (عمر) بن محمد بن عبد الكريم المغربي الفاروقي[٥].

٣- تأثّر المؤلّف بالنحو الكوفي:

هناك تأثّر واضح للمؤلّف بالنحو الكوفي، ويتجلّى ذلك من خلال الآتي:

أ- إثباته عطف البيان في النكرات (ص١٦ سطر ٥)، وذلك بتجويزه إعراب «بعوضة» في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: عطف بيان. وهذا لا يجوز إلا على مذهب الكوفيين، وأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)[٦]. أما البصريون فلا يجوز عندهم مجيء عطف البيان في النكرات[٧]، ولذا لا تكون عندهم إلّا بدلاً.

ب- إثباته مجيء أسماء الإشارة أسماءً موصولة؛ فيما يخص اسم الإشارة (هذا) في قوله:

«نجوت وهذا تحملين طليق»

عدّه المؤلّف (ص١٨ السطر الأخير) اسماً موصولاً. وهذا لا يصح إلا على رأي الكوفيين. أما البصريون فلا يُستعمل شيء من أسماء الإشارة اسماً موصولاً إلّا «ذا» وحدها، وبشروط، حدّدها سيبويه (١٨٠هـ) بقوله: «... وليس يكون كالذي إلّا مع (ما) و(من) في الاستفهام، فيكون «ذا» بمنزلة الذي ويكون (ما) حرف الاستفهام»[٨]. وما ينطبق على اسم الإشارة: (هذا) في هذا الموطن، ينطبق

(٥) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ٢/ ١٥٧٢.

(٦) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٧) البحر المحيط، ١/ ٢٦٧.

(٨) الكتاب، ٢/ ٤١٦.

كذلك على اسم الإشارة: «تلك» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧] (ص١٧٨ سطر٥). الذي عدّه المؤلّف اسماً موصولاً أيضاً.

ج- إثباته مجيء (الّذي) موصولاً حرفيًّا، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (ص١٠٤ السطر الأخير). وهذا لا يصحّ أيضاً إلّا على رأي الكوفيين؛ قال أبو حيان (٧٤٥هـ): « وأما (الّذي) فزعم يونس والفرّاء وتبعهما ابن مالك أنّه يُسبك منها ومن صلتها مصدر، وخرَّج عليه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] و﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]... والصحيح منع ذلك، وهو مذهب البصريين»[٩].

د- تبنّيه لرأي الكسائي (١٨٩هـ) بشأن عمل ما قبل (إلّا) في ما بعدها من معمولات غير المستثنى وتابعه؛ فبصدد: « بصائر» في قوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ الإسراء: ١٠٢]، أعربها المؤلّف حالاً معمولة للفعل السابق: (أنزل) (ص١٦١ سطر٩-١٠). وهذا لا يجوز على رأي جمهور النحاة؛ لأنّه من ناحية، لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، ولأنّ ما قبل إلّا لا يعمل في ما بعدها إلّا أن يكون مستثنى أو تابعاً له من ناحية أخرى. وقد أنكر المؤلف على النحاة رأيهم هذا وردّ قائلا: «إنّ (إلّا) إنّما تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها إذا تم الكلام قبلها، فأما إذا لم يتم، فيعمل ما قبلها فيما بعدها..». والمؤلّف أَخَذَ في هذا الذي ذهب إليه برأي الكسائي في هذه المسألة[١٠]. وأمّا جمهور النحاة فلا يجوز عندهم ذلك، وقد علّلوه بشيئين:

الأوّل: أنّ حرف الاستثناء بمنزلة حرف النفي، وحرف النفي له حقّ

(٩) البحر المحيط ٥/ ٤٠.

(١٠) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٥.

الصدارة، فلا يعمل ما قبله فيما بعده، قال أبو عليّ الفارسي: «ألا ترى أنّك إذا قلت: قام القوم إلّا زيداً فالمعنى: قام القوم لا زيد؟ فكما لا يعمل ما قبل حرف النفي فيما بعده، كذلك لم يعمل ما قبل الاستثناء إذا كان تامًّا فيما بعده؛ إذ كان بمعنى النفي»[١١].

والآخر: هو أنّ ما بعد (إلّا) في التقدير من جملة أخرى؛ فجملة مثل: نجح الطلاّبُ إلّا زيداً، محوّلة في المستوى العميق عن جملتين هما: نجح الطلاّبُ، و ما نجح زيدٌ. وجملة مثل: ما نجح الطلاّبُ إلّا زيدٌ (أو زيداً) محوّلة هي الأخرى عن جملتين، هما :ما نجح الطلابُ، ونجح زيدٌ. وهذا يعني أنّ ما بعد إلّا هو في التقدير أجنبيّ من العامل الذي قبلها، ومن ثمّ لا يجوز له أنْ يعمل فيه، وإنّما جاز عمله في الاسم الذي يلي إلّا مباشرة، لقربه من العامل، ولعدم توغّله في حيّز المعمول الأجنبيّ. فإن أُخّر المستثنى منه إلى ما بعد المستثنى، أو أُتبع المستثنى بتابع ما، عمل العامل الذي قبل إلّا فيهما بسبب ارتباطهما بالمستثنى، وتعلّقهما به. فإنْ وقع بعد الاسم الذي بعد إلّا معمول آخر، غير المستثنى منه أو غير تابع للمستثنى، كان هذا المعمول أجنبيًّا البتة، فلا يكون للعامل الذي قبل إلّا أيّ عمل له فيه، فيقدّر له من ثمّ – منصوباً كان أو مرفوعاً – عامل آخر من جنس الأوّل. و«بصائر» ليست مستثنى منه مؤخّراً، ولا هي تابعة للمستثنى، وعليه فهي أجنبيّة من العامل الذي قبلها، فلا عمل له فيها، ولهذا يقدّر لها عامل آخر من جنس الأوّل تقديره: أنزلها بصائر[١٢].

ومثل: «بصائر» في الآية السابقة، ﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَآ

(١١) الحجة للقراء السبعة ٦/ ١٣٤.

(١٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ١٩٥.

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِيٓ إِلَيْهِمْۚ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ ﴾ [النحل: ٤٣ – ٤٤] خُرّج شبه الجملة بالطريقة ذاتها، قال ابن هشام (٧٦١هـ): «يجب أنْ يقدّر للباء متعلّق محذوف، أي: أرسلناهم بالبينات؛ لأنّه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان، ولأنّه لا يعمل ما قبل (إلّا) فيما بعدها إلّا إذا كان مستثنى نحو: ما قام إلّا زيداً أحدٌ، أو تابعاً له، نحو: ما قام أحدٌ إلّا زيداً فاضلٌ»[١٣].

٣ – ظاهرة الخلل والاضطراب:

تتجلّى هذه الظاهرة في إخلال المؤلّف بعدد كبير من الماءات التي لم يعرض لها، وقد أحصيت مئتين واثنتين وعشرين (٢٢٢) منها، وهذا عدد ليس بالقليل. وقد أثبتناها كلّها في الملحق المرفق، آخر البحث.

أما الاضطراب فيتجلى في إغفال سورة كاملة هي سورة «الطارق»، مع ماءاتها كلّها، وإغفاله كذلك سورة «الهُمَزة» أيضاً، وإيراد ما ورد فيها من ماءات ضمن سورة القارعة[١٤]، وفي مقابل ذلك أورد سورة الفجر (ص٢٨٨)، وذكر أنّها تخلو من الماءات. وهذا غير صحيح؛ فقد ورد فيها ثنتان زائدتان، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ ﴾ [الفجر: ١٥، ١٦].

ومن مظاهر الاضطراب أيضاً الخلط بين الآيات في السورة الواحدة؛ كالخلط بين الآية رقم (٥) والآية رقم (٦) في سورة يونس، فحكم من ثم على (ما) في الأولى وهي قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ﴾ [يونس: ٥] بحكم (ما) في الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٦] (ص١٠٩ س١) إي: حكم على (ما) في الآية الخامسة بأنّها

(١٣) مغني اللبيب ص٣٨٠-٣٨١.

(١٤) ماءات القرآن، ص ٢٩١.

موصولة معطوفة، والصحيح أنها نافية، والموصولة هي التي وردت في الآية السادسة، ولم يتنبّه المحقّق على هذا كلّه.

ومن مظاهر الخلط كذلك تقديمه لبعض آيات السورة الواحدة على بعض، ففي سورة الرعد – مثلاً – انتقل المؤلّف من الآية (١٩) إلى الآية (٢٤) ثمّ عاد مرّة أخرى إلى الآية (١٩) فالآية (٢١) فالآية (٢٥) ثمّ رجع بعد ذلك إلى الآية (٢٢) (ص١٣١)، وقد تكرّر هذا السلوك منه في سورة الروم حيث انتقل من الآية (٣٤) إلى الآية (٣٢) (ص٢١٥)، وفي سورة فاطر حيث انتقل راجعاً من الآية (٢٨) إلى الآية (١٨) (ص٢٢٨).

كما خلط بين الآيات من سورة واحدة، فقد خلط أيضاً بين الآيات من سورتين مختلفتين؛ بين آيات من سورة هود وآيات من سورة الفرقان، ففي معرض حديثه عن سورة الفرقان (ص١٩٦س٣) ذكر دون سبب ظاهر بعض الآية رقم (١٢٠) من سورة هود، وهي قوله تعالى: ﴿مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾.

ومن مظاهر الاضطراب الواضحة إيراد المؤلف لبعض الآيات التي تحتوي على ماءين، فيحكم على إحداهما دون تحديد، ويهمل الكلام على الأخرى؛ فمن ذلك قوله (ص٧٦س٧) بشأن الآية رقم (٥٦) من سورة الأنعام: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾ نفي، ثمّ أردف قائلاً: وكذا ﴿مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٥٧] أي أن ما نافية كذلك. ولكن توجد ههنا ماءان؛ الأولى نافية والثانية موصولة، ثم قال بعد ذلك: وكذا ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وبحسب السياق يفهم من كلامه هذا أنّ (ما) في هذه الآية نافية أيضاً، مع أنّها موصولة. وقد تكرّر ذلك عند حديثه عن الآية رقم (٧٤) من سورة يونس، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ بِهِۦ مِن قَبْلُ﴾، حيث قال: «موصولة»

(ص١١٤س٨-٩) مع أنّه توجد ههنا ماءان؛ الأولى نافية، والأخرى موصولة. وقد تكرّرت هذه الظاهرة أيضاً عند حديثه عن الآية رقم (٨١) من سورة يوسف، وهي: ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا﴾ حيث قال: نفي .(ص١٢٨س٣)، مع أنّه توجد كما هو ظاهر ماءان؛ الأولى نافية والأخرى موصولة.

٤- الضعف في التوثيق والخلل في الإحالة:

من مظاهر ذلك:

أ- الهامش رقم (١) ص(١٦)، ذكر المحقّق أنّ القول بزيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ هو للأخفش (٢١٥هـ) والزجاج (٣١١هـ). والصحيح أنّه رأي لجميع البصريين، قال الزجاج: «والاختيار عند جميع البصريين أنْ تكون (ما) لغواً»[١٥]، ويؤكّد ذلك نصّ المبرّد (٢٨٥هـ) - قبل الزجاج - على زيادتها في كتابه الكامل في اللغة والأدب[١٦].

ب- الهامش رقم (٢) ص(١٦)، ذكر المحقّق أنّ القول بأنّ (ما) في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ نكرة بمعنى شيء هو للزجاج والنحاس (٣٣٨هـ). والصحيح أنّ كلاً من الفراء(٢٠٧هـ)[١٧]، وثعلب (٢٩١هـ) قد قال بذلك قبلهما[١٨].

ت- الهامش رقم (٣) السابق ص(٢٠) ذكر المحقّق أنّ القول الوارد في المتن هو للزجّاج وأحال على كتاب: (زاد المسير) لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، مع أنّ رأي الزجاج هذا موجود في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) (١/ ٥٧).

---

(١٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٠٤، وينظر مغني اللبيب ص٣٤٨.

(١٦) الكامل في اللغة والأدب ١/ ٤٤٢.

(١٧) الفراء، معاني القرآن، ١/ ٢١.

(١٨) البحر المحيط ١/ ٢٦٦.

ث- إهمال المحقّق توثيق قول منسوب إلى الزّجّاج بصدد «أينما» ينصّ فيه على أنّها عملت كما عملت (حيثما) (ص٢٨س٤). وقول الزجاج موجود في كتابه: (معاني القرآن وإعرابه) ١/ ٢٢٦

ج- الهامش رقم (٤) ص (١٧٥) نقل المحقّق رأياً للفرّاء أحال فيه على كتاب «المذكّر والمؤنّث» لأبي بكر ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، ورأي الفرّاء هذا موجود في كتابه: (المذكّر والمؤنّث) ص(٦٤).

ح- الهامش رقم (٣) ص (٢١٧)، نقل المحقق رأياً لأبي عليّ الفارسي عن مرجع ثانويّ. مع أنّ رأي أبي عليّ موجود في كتابه: (الحجّة) (٥/ ٤٦٣)

خ- الهامش رقم (١) ص (٢٤١)، خرّج المحقّق قولاً للطبري (٣١٠هـ) بالرجوع إلى (زاد المسير) لابن الجوزي، مع أنّ رأي الطبري موجود في تفسيره (٢٤/ ١٠٢).

وأما الخلل في الإحالة، فيتمثل في فكّ الارتباط يبن النصّ الوارد في المتن والمرجع المحال عليه حيناً، أو في الخطأ في مكان الإحالة حيناً آخر. فمن ذلك:

١- قوله (ص١٢١س٣): «قال سيبويه (١٨٠هـ): سألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]. أحال المحقق على كتاب سيبويه ٢/ ١٤٠ و ٣/ ١٠٩، ولكنّنا لا نجد هذا النصّ في أيّ من هذين المكانين، وقد تتبعت الآية في كتاب سيبويه فلم أجد هذا النص البتة، فهذه من جملة الإحالات العائمة التي لا معنى لها.

٢- إحالته (ص١٣٢ الهامش رقم٤) على مرجع لا علاقة له البتة بما جاء في المتن، فما جاء في المتن يتعلق بالتجريد، والمكان الذي أحال عليه يتعلق بزيادة الحروف وحذفها، وشتان ما هما!..

٥- مظاهر التصحيف والتحريف

ويتجلّى ذلك في الآتي:

ص (١١) سطر (٧) قوله: «من الغير». تحريف. والصواب: «من العين»، فالإنفاق إنّما يكون من الأعيان لا الأحداث[١٩].

ص (١٧) سطر (١٣) قوله: «بين ما وبين» تحريف ، والصواب: بين أمّا وبين.

ص(٣٠) سطر (٦) قوله: «لبعد الهاء من قوله (به) من (ما) ويكون (ما) اسماً موصولاً بمعنى الذي».

لا معنى لقوله: لبعد الهاء، ولا لِـ(مِن) فهذا كلّه تحريف، والصواب هو: لعود الهاء من قوله (به) إلى (ما).

قوله ص (٤٥) سطر (٢) قوله: «والمضمر لا يوضع عنده موضع المضمر». تحريف، وصواب ما تحته خط هو: (والمظهر).

ص (٩١) سطر (٨) قوله: «أي بصنعة». تصحيف. والصواب: أي يصنعه.

ص (٩١) سطر (١١) قوله: «هذه أنه مصدرية». الصواب: هذه أنها مصدرية.

ص (١١٦) السطر الأخير قوله: «أربعتهم نفي». يقصد بذلك الماءات الأربع في الآيتين (٢٧) و(٢٩) من سورة هود. وهذا خطأ، والصواب: أربعتهن...

ص (١٣٢) السطر (٣) قوله: «أما مالك أبٌ قبلاً به أب» إنّ هذه العبارة على هذه الصورة هي إلى العجمة أقرب منها إلى العربية، بسبب كثرة ما طالها من التحريف والتشويه. والصواب فيها هو ما ورد في إعراب القرآن للزجاج، وفي الخصائص لابن جنّي(٣٩٢هـ)، وهو: «أمّا أبوك فلك به أب[٢٠]، أي: لك منه أو به،

(١٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٨٢.

(٢٠) الزجاج، إعراب القرآن، ٢/ ٦٦٥. وينظر أيضاً: الخصائص ٢/ ٤٧٥.

أي: بمكانه أب». وهذه العبارة في الأصل هي من عبارات الكتاب، قال سيبويه: «.... ولو قال: أمّا أبوك فلك أب، لكان على قوله: «فلك به أب، أو فيه أب»[٢١].

ص (١٥١) سطر (٨) قوله: «أنْ يكون هو نصبا» تحريف. والصواب: «أنْ يكون «هو» فصلا».

ص (١٥٢) سطر (١)، قوله: «وليس هو بمجرور»، تحريف. والصواب: وليس هو بمجزوم.

ص(١٦١) سطر قوله (٨): « فزعم (يقصد أبا عليّ الفارسي) أنّ (مِن) لا يتعلّق فيما بعدها»

يقصد بذلك (مِن) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

ما تحته تحريف؛ لأنّ ما قبل إلّا لا يعمل فيما بعدها، وفي المقابل فإنّ ما بعد إلّا لا يتعلّق بما قبلها، وعليه فالصواب هو: لا يتعلّق بما قبلها.

ص(١٦٣) سطر (٥) قوله: «حمللتُ من عنانه الممتدّ». تحريف والصواب: جَهِلتِ

وكذلك قوله: «ما عملت». تحريف. والصواب: «ما عَلِمْتِ». وهذا الشاهد أورده المؤلّف ليردّ على ما ذهب إليه الأخفش من زيادة حرف الجرّ (مِن) في الإيجاب الذي ربّما يحتجّ له بمثل هذا البيت، فبيّن أنّه ليس فيه حجّة؛ لأنّ «جهلتِ» في المعنى: «ما علمتِ» فهو عائد- بحسب قوله – إلى النفي؛ يعني أنّ زيادة (من) في هذا الشاهد جاءت على بابها، ومن ثمّ لا يصلح أنْ يكون حجةً للأخفش على زيادة (من) في الإيجاب؛ لأنّ ما قبلها غير مثبت في المعنى.

(٢١) الكتاب، ١/ ٣٨٩ - ٣٩٠.

ص(١٦٤) سطر (٢) قوله: «ولا يكون أحصى فعل». تحريف، والصواب، هو: ولا يكون «أحصى» أفعل تفضيل.

ص (١٧٤) سطر (٢٥١)، الشاهد:

وآخذ من كلّ حيّ بمعصم

قوله: بمعصم تحريف، والصواب: عُصُم. وهذا صدر بيت للأعشى كما سيأتي.

ص (١٧٩) سطر (١٠) قوله: «ولا يضاف»، تحريف. والصواب: ولا يصار.

ص(١٩٥) السطر الثاني، قوله:

ألـيس أكـرمَ خلـق الله قـد علمـوا عند الحفاظ بنو عمـرو بـن **جنحـود**

ما تحته خط تصحيف، والصواب: «حُنجود» بتقديم الحاء وتأخير الجيم، كما ورد في كتاب سيبويه[٢٢] و نقلته عنه معاجم اللغة[٢٣].

ص (٢٢٤) سطر (٣) قوله: «تعم» تحريف. والصواب: لتعم.

ص(٢٢٤) سـطر (٣) قولـه: «والثـاني للمبالغـة». تحريـف، والـصواب: والتاء للمبالغة.

٦ – القصور في تخريج بعض الشواهد:

هناك قصور واضح في تخريج بعض الشواهد التي تكاد تكون أمثلة سائرة لشهرتها، وكثرة تداولها، فمن ذلك:

ص (٩١) سطر (٤) الشاهد: «إذ ما أتيت على الرسول...» البيت.

ذكر المحقق في الهامش رقم (١) أنّه لم يعثر لهذا البيت على تكملة، وأنّه لم يقف على قائله. وهذا عجب من العجب، فالبيت لعبّاس بن مرداس السلمي، وهو أحد

(٢٢) المرجع السابق ٢/ ٣٧.

(٢٣) لسان العرب، وتاج العروس مادة (حنجد).

شواهد سيبويه[٢٤]، والمبرّد[٢٥]، وابن مالك (٦٧٢هـ)[٢٦]، والخزانة[٢٧]، وهو بتمامه:

إذْ ما أتيت على الرسول فقل له حقًّا عليك إذا اطمأنّ المجلس

ومن ذلك ص (٩٢) سطر (١) الشاهد:

وإنّي لراجيكم على بطء سعيكم كما في بطون الحاملات رجاء

ذكر المحقّق في الهامش رقم (١) أنّه لم يعثر على قائلٍ لهذا البيت. والبيت لمحرز بن المُكَعبر الضّبّي[٢٨].

ومن ذلك ص(١٦٣) سطر (٥) الشاهد:

. . . . . حمللت من عنانه الممتدّ

ذكر المحقّق في الهامش رقم (٤) أنّه لم يعثر لهذا البيت على قائل. وكنا قد أشرنا إلى التحريف في الكلمة الأولى من هذا الشطر. بقي أنْ نقول: إنّ هذا الشطر هو صدر لبيت، وليس عجزاً كما يوهم إثبات المحقّق له على هذا النحو. وهو صدر بيت أورده صاحب الحماسة ضمن ثلاثة أبيات لقبيصة بن النصراني الجرمي، والبيت مع ما قبله وما بعده:

هاجرتي يا بنت آل سعد أأن حلبت لِقحة للورد

جَهِلْتِ من عنانه الممتدّ ونظري في عطفه الألدّ

(٢٤) الكتاب ٣/ ٥٧.

(٢٥) المقتضب ٢/ ٤٧.

(٢٦) شرح التسهيل ٤/ ٦٧.

(٢٧) خزانة الأدب ٩/ ٢٩.

(٢٨) الكامل في اللغة والأدب ١/ ١٠٨، وانظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ١٩٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٤٥٥.

إذا جياد الخيل جاءت تردي مملوءة من غضبٍ وحرد[٢٩]

ومن ذلك ص (١٧٤) سطر (١-٢)، الشاهد:

وآخذ من كلّ حيّ بمعصم كأنّ أيديهنّ بالقاع القرق

هكذا أثبت المحقق هذين الشطرين من بيتين مختلفين، ولشاعرين مختلفين أيضاً وكأنّهما بيت واحد نسبه في الهامش رقم (١) إلى رؤبة بن العجاج ! وهذا من آفات التحقيق العلمي، فقوله:

«وآخذ من كل حيّ (بمعصم)»

هو عجز بيت للأعشى، وهو في ديوانه على النحو الآتي:

إلى المرء قيسٍ أطيل السّرى وآخذ من كلّ حيّ عُصُم[٣٠]

وكما هو ظاهر من البيت فإنّ قوله: «بمعصم» تحريف، والصواب: عُصُم.

ومن ذلك ص (٢٦١) سطر (٥) الشاهد: «وهنّ عواقدٌ حُبُك النطاق».

ذكر المحقّق في الهامش رقم (٣) أنّه لم يهتد إلى مصدر لهذا البيت! وهذا أيضاً عجب من العجب، فهذا صدر بيت مشهور، لشاعر مشهور أيضاً، هو أبو كبير الهذليّ. ويكفيه شهرة أنْ يكون أحد شواهد سيبويه، وهو بتمامه:

ممّا حملن به وهنّ عواقد حبك النطاق فعاش غير مُهَبّل[٣١]

وهو أيضاً أحد شواهد الخزانة[٣٢]، وهو موجود أيضا في شرح ديوان الهذليين[٣٣].

(٢٩) شرح ديوان الحماسة ١/ ٢٤٨ (أدين بهذا الشاهد لتلميذي وصديقي الدكتور ياسين أبو الهيجاء).

(٣٠) ديوان الأعشى ص٧٣، وانظر سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٧٧، ٦٧٦.

(٣١) الكتاب ١/ ١٠٩.

(٣٢) خزانة الأدب، ٨/ ١٩٢.

(٣٣) شرح أشعار الهذليين، ٣/ ١٠٧٢.

٧- المآخذ اللغوية والنحوية

وقبل الشروع في عرض هذه المآخذ يحسن بنا أنْ نقدم المعايير التي وضعها النحاة لتحديد نوع (ما) في القرآن الكريم خاصّة، وكلام العرب عامّة، وهي[٣٤]:

١- كلّ (ما) تقع قبل «ليس» أو «لم» أو «لا» أو بعد (إلّا) فهي موصولة.

٢- كلّ (ما) تقع بعد كاف التشبيه فهي مصدرية.

٣- و(ما) الواقعة بعد الباء، محتملة للموصوليّة والمصدرية.

٤- وكلّ (ما) وقعت بعد فعلين، سابقهما علم أو دراية أو نظر، فهي محتملة للموصوليّة والاستفهاميّة.

٥- وكلّ (ما) وقعت قبل (إلّا) فهي نافية إلّا في ثلاثة عشر موضعا[٣٥].

ونعرض فيما يأتي لأهمّ هذه المآخذ

ص (٢١) سطر (٤):عدّ المؤلّف (ما) في قوله تعالى: ﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ مصدريّة. وقد أنكر العكبري (٦١٦هـ) ذلك؛ لأنّ المفعول المقدّر لا يوصف بالإنبات؛ لأنّ الإنبات مصدر، والمحذوف جوهر، ولذا عدّها موصولة، أو نكرة موصوفة[٣٦].

ص (٢٢) سطر (٣): ﴿مَا عَقَلُوهُ﴾ عدّها المؤلف موصولة، وقد أُستُبعد فيها ذلك،,والأصحّ أنّها مصدرية[٣٧].

ص (٣٤) سطر (١): ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ﴾. عدّها المؤلف موصولة،

---

(٣٤) البرهان في علوم القرآن، ٤/ ٤٠١، وانظر: الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٢٤٤، والكليات ص ٨٣٣

(٣٥) البرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠٦ – ٤٠٧، وانظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٢٤٥، والكليات ص ٨٣٣.

(٣٦) التبيان ١/ ٦٨.

(٣٧) المرجع السابق ١/ ٨٢.

بمعنى (الذي). والصحيح أنّها ههنا مصدرية[٣٨].

ص (٣٧) سطر (٤): ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ عدّ المؤلّف (ما) ههنا- شأنه في ذلك شأن أغلب النحويين - نكرة غير موصوفة، تعرب تمييزاً. وهذا هو ما ذهب إليه قديماً كلّ من الأخفش[٣٩]، وأبي علي الفارسي في أحد قوليه[٤٠]. وذهب بعضهم إلى أنّها كافّة، هيّأت «نعم» للدخول على الجمل[٤١]. ويضعف هذا الرأي تكلّف إضمار مبتدأ[٤٢]. وذهب الفرّاء[٤٣]، وأبو علي الفارسي في أحد قوليه إلى أنّها موصولة بمعنى الذي[٤٤]. ويُضعف هذا القول قلّة وقوع (الّذي) فاعلاً صريحاً لِـ«نعم وبئس»، هذا إضافة إلى تكلّف حذف الصلة بأجمعها؛ لأنّ «هي» المخصوص بالمدح[٤٥].

والأفضل فيها - من وجهة نظرنا - أنْ تكون معرفة تامّة، تقدّر بـِ«الشيء»؛ وتكون فاعلاً؛ أيْ: فنعم الشيء هي؛ ذلك أنّ إعرابها تمييزاً يتناقض والغرض الّذي يؤتى بالتمييز من أجله؛ لأنّه إنّما يؤتى به لتعيين جنس المميّز، و(ما) في هذه الآية مساوية للمضمر في الإبهام[٤٦]، بل هي في غاية الإبهام، وعليه، فلا تكون تمييزاً؛ لأنّ المبهم يحتاج إلى ما يبيّنه، فلا يكون مبيّناً لغيره؛ لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه. وكون (ما) في هذه الآية معرفة تامّة هو الّذي عليه إماما العربيّة: سيبويه،

(٣٨) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الأول، جـ ٣)، ص ٢٩.
(٣٩) معاني القرآن (الأخفش)، ١/ ١٣٩.
(٤٠) الحجة، ٢/ ٣٩٩.
(٤١) شرح الكافية ٤/ ٢٤٩.
(٤٢) المرجع السابق٤/ ٢٥٠.
(٤٣) معاني القرآن(الفراء) ١/ ٥٦-٥٧، وانظر شرح الكافية ٤/ ٢٥٠.
(٤٤) البغداديات ص٢٥١، وانظر شرح الكافية ٤/ ٢٥٠.
(٤٥) شرح الكافية ٤/ ٢٥٠.
(٤٦) شرح التسهيل ٣/ ١٣.

والكسائي[٤٧]، فهي عندهما اسم تامّ مكنّى به عن اسم معرّف بالألف واللام الجنسية، يكون تقديره في: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾: فنعم الشيء إبداؤها، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصارت في التقدير: فنعم الشيء هي.

وأكثر النحويين- على حسب ما قدّمنا - لا يثبت مجيء (ما) معرفة تامّة؛ نظراً إلى أنّ مجيء (ما) بمعنى «الشيء» في غير هذا الموضع غير معهود[٤٨]. ولكنْ يكفي للتدليل على كونها معرفة، وعلى ورودها في غير هذا الموضع، قول سيبويه: «ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً، قول العرب: إنّي مما أنْ أصنع، أي من الأمر أنْ أصنع، فجعل (ما) وحدها اسماً، ومثل ذلك: غسلته غسلاً نعمّا: أي نعم الغسل»[٤٩]. وحكى الفرّاء عن الكسائي أنّه قال: «أرادت العرب أنْ تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تامًّا»[٥٠].

وممّا يقوّي القول بأنّ (ما) ههنا معرفة لا نكرة، هو كثرة الاقتصار عليها في نحو: «غسلته غسلاً نعمّا، ودققته دقًّا نعمّا؛ إذ النكرة التالية «نعم» لا يقتصر عليها إلّا في نادر من القول[٥١]. ومما يقوّي القول بتعريف (ما) أيضاً في نحو قولهم: «إنّي ممّا أنْ أصنع»، كونها مجرورة بحرف مخبر به، وما كان كذلك لا يكون - بالاستقراء - إلّا معرفة، أو نكرة موصوفة، و(ما) المذكورة ههنا ليست نكرة موصوفة، فيتعيّن إذن كونها معرفة، وإلّا لزم ثبوت ما لا نظير له في كلامهم[٥٢].

---

(٤٧) المرجع السابق، في المكان نفسه، وشرح الكافية ٤/ ٢٥٠.

(٤٨) شرح الكافية ٤/ ٢٥٠، ومغني اللبيب ١/ ٣٩١.

(٤٩) الكتاب ١/ ٧٣، ٣/ ١٥٦.

(٥٠) شرح التسهيل ٣/ ١٣.

(٥١) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٥٢) المرجع السابق في المكان نفسه.

ص (٤٣) سطر (٩-١٠) قوله: «كأنّه سأله عنه فأجابه بأنّه بمعنى الذي». يقصد بذلك: (ما) في «لَما» بقراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ﴾[آل عمران: ٨١]. إنّ عدَّ المؤلف لِـ:(ما) ههنا موصولة بناء على ظاهر كلام سيبويه، خطأ مبني على سوء فهم لمقصد الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه؛ ذلك أنّ (ما) عندهما شرطية وليست موصولة، قال أبو علي الفارسي: «والقول فيما قاله [يقصد الخليل] من أنّ «لما» بمنزلة الذي، أنّه أراد أنّه اسم كما أنّ (الّذي) اسم، وليس بحرف...فهذا المعنى أرادَه بقوله: إنّه بمنزلة (الّذي)، ولم يرد أنّها موصولة كالذي. وإنّما لم يحمله سيبويه على أنّ (ما) موصولة بمنزلة الذي؛ لأنّه لو حمله على ذلك، للزم أنْ يكون في الجملة المعطوفة على الصلة وهي: ﴿ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ ذِكْرٌ يعود إلى الموصول، فلما لم ير ذلك مظهراً، ولم ير أنْ يضع المظهر موضع المضمر، كما يراه أبو الحسن، عدل عن القول بأنّ (ما) موصولة، إلى أنّها للجزاء»[٥٣]. وقد ذهب الزجاج إلى أنّ الجزاء أجود الوجهين فيها[٥٤].

ص (٥٢) سطر (٧) قوله: «الشيوخ الثلاثة». ذكر المحقق في الهامش رقم (٢) أنّ المقصود بالشيوخ الثلاثة: المبرّد والجرمي (٢٢٥هـ) وأبو علي الفارسي. وهذا غير دقيق، والصحيح أنّ الثلاثة هم: الفراء والجرمي والمبرد، فهؤلاء هم الذين ذهبوا إلى أنّ «أنّ» الثانية في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[المؤمنون: ٣٥] توكيد[٥٥]. قال الفراء: «أعيدت أنّكم مرتين ومعناهما واحد، إلّا أنّ ذلك حسن لمّا فرّقت بين أنكم وبين خبرها بـِ: إذا»[٥٦]، و قال المبرّد:

(٥٣) الحجة، ٣/ ٦٦.

(٥٤) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٣٦.

(٥٥) البحر المحيط، ٦/ ٣٧٤.

(٥٦) الفراء، معاني القرآن، ٢/ ٢٣٤.

«... فكرّرت الثانية توكيداً، ولست تريد بها إلّا ما أردت بالأولى، فمن ذلك قوله عّز وجلّ: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾. فهذا أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية»(٥٧) أمّا سيبويه فنصّ على بدليتها بقوله: «ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُّخْرَجُونَ﴾. فكأنّه على: أيعدكم أنّكم مخرجون إذا متم»(٥٨).

وأمّا أبو علي الفارسي، فقد كان تابعاً فيها لغيره، إذ اقتصر عمله على عرض مختلف وجهات نظر النحاة بشأنها، مبيناً أدلّة كلّ فريق، غير أنّ تقديمه لرأي سيبويه يوحي بأنّه يرى فيها رأيه(٥٩).

ص (٥٣) سطر (٣) قوله: «وجوّز أبو إسحاق أنْ يكون موصولاً إذا رفع «أجوركم» على أنْ يكون خبر إنّ». يقصد بذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. وهذا الكلام غير صحيح؛ فالزجاج لا يجيز كونها موصولة على هذا الوجه، قال بهذا الخصوص: «ولا يجوز «أجوركم» على رفع الأجور، وجعل (ما) في معنى (الّذي)؛ لأنّ «يوم القيامة» يصير من صلة «توفون»، و«توفون» من صلة (ما)، فلا يأتي ما في الصلة بعد «أجوركم» و«أجوركم» خبر»(٦٠).

ص (٥٩) سطر (٢) قوله: ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ عدّها مصدرية. والصحيح أنّها موصولة.

ص (٦١) سطر (١) قوله: ﴿مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾. عدّ المؤلّف (ما) ههنا مصدرية. وهذا خطأ، والصواب: موصولة.

---

(٥٧) المقتضب، ٢/ ٣٥٦.

(٥٨) الكتاب، ٣/ ١٣٢.

(٥٩) المسائل البصريات، ١/ ٦٦٨. وانظر: المسائل المنثورة ص١٩٢-١٩٣.

(٦٠) معاني القرآن وإعرابه، ١/ ٤٩٥.

ص(٨٤) س(٣) قوله بصدد (ما) في قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]: «ويجوز أنْ يكون (ما) **استفهاماً منصوباً** بـ حرم مقدم عليه».

ههنا مأخذان:

الأوّل: قوله «مقدم» خطأ. والصواب: **مقدماً**.

والآخر: تجويزه لِـ(ما) أنْ تكون **استفهاماً** في هذه الآية، يضعفه أنّ ذلك يقتضي تعليق الفعل «أتل» عن العمل، وتعليق هذا الفعل ضعيف؛ نظراً إلى أنّه ليس من أفعال القلوب، فلا يعلّق[٦١].

ص (٨٦) سطر (٩) قوله بصدد (ما) في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾. إنها صلة، أي زائدة. وهذا غير صحيح؛ لأنّه مخالف للمعنى، ومعروف أنّ الإعراب فرع المعنى، فإذا عارض الإعراب المعنى تمسّكنا بعروة المعنى ووجّهنا الإعراب وجهة تكون في ركابه، ما لم يمنع من ذلك مانع. والسؤال في الآية هو عن معبوداتهم، أو الشركاء الذين كانوا يدعونهم من دون الله، والقول بزيادة (ما) سيؤدّي إلى السؤال عن المكان، لا عن المعبودات والشركاء، ولا معنى لسؤال كهذا، يؤكّد ذلك قوله تعالى بعدُ: ﴿قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾؛ أي ذهبوا عنّا، أو هلكوا واضمحلّوا[٦٢]. وهذا لا يصحّ في حقّ الأمكنة، وإنّما هو للذوات والأشياء. وعليه، فهي هنا اسم موصول، يعرب مبتدأ مؤخراً، وشبه الجملة قبله يعرب خبراً مقدّماً.

---

(٦١) البحر المحيط، ٤/ ٢٥٠.

(٦٢) انظر: جامع البيان ٨/ ٢٠٤، والكشاف ٢/ ٧٧، والتفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب ١٤/ ٦٠، والبحر المحيط ٤/ ٢٩٧.

ص (٨٧) سطر (٦) قوله: «وقول من قال: إنّ التقدير: أيعدكم بأنّكم»، فحذفت الباء غلط؛ لأنّه يتعدى بنفسه».

يقصد المؤلّف بذلك الزجاج. وفي الواقع أنّ الزجاج لم يغلط؛ ذلك أنّ الفعل «وعد» من الأفعال التي يجوز فيها أنْ تتعدى إلى اثنين مباشرة تارةً، وإلى واحد مباشرة، وإلى آخر بالباء تارةً أخرى. قال ابن القطاع (٥١٥هـ): «وعدته خيراً وشراً أو بخيرٍ وشرٍّ»[٦٣]. وجاء في لسان العرب: «وعده الأمر وبه»[٦٤]. وتحضرنا في هذا المقام قصة عزّة صاحبة كثيّر، مع أمّ البنين، زوج عبد الملك بن مروان، حين قالت لها: أخبريني عن قول كثيّر:

قضى كلُّ ذي دين فوفّى غريمه وعزّة ممطولٌ معنّى غريمها

ما هذا الدين الذي طلبك به؟ قالت: وعدته بقبلة...»[٦٥].

ص (٩١) سطر (١٠) قوله عن (ما) في قوله تعالى: ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] بأنّها موصولة. والأرجح فيها أنْ تكون مصدرية، أو كافّة[٦٦]؛ لأنّ عدّها موصولة سيضطرنا إلى تقدير عائد، أي: كالذي هو لهم، ومعروف أنّ الأصل عدم التقدير، هذا فضلاً على أنّهم قد نصّوا على أنّ كلّ(ما) تقع بعد كاف التشبيه مصدريّة[٦٧].

ص(٩٢) سطر (٩) أعرب المؤلّف كلمة (إله) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ بدلاً من الضمير في الظرف: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ والتقدير عنده:

(٦٣) الأفعال، ٣/ ٢٩٦.

(٦٤) لسان العرب (وعد).

(٦٥) العقد الفريد، ٧/ ١٥٤.

(٦٦) التبيان ١/ ٥٩٢.

(٦٧) الكليات ص ٨٣٣، والبرهان في علوم القرآن ٤/ ٤٠١، والاتقان في علوم القرآن ٤/ ٢٤٤.

وهو الذي في السماء هو. وقد استُبعد هذا التخريج. قال ابن هشام: «ولا يحسن تقدير الظرف صلة، و«إله» بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ معطوفاً كذلك لتضمّنه الإبدال من ضمير العائد مرّتين، وفيه بُعْد، حتّى قيل بامتناعه؛ ولأنّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أنْ يكون سببه التخلّص به من محذور، فأمّا أنْ يكون هو موقعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا»[٦٨].

ص (١٠٣) سطر (٦) جاء في هذا الموضع قوله: (﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ ﴾ من الآية ٥٤ نفي و[كان] ويجوز أنْ يكون استفهاماً). ذكر المحقّق في الهامش رقم (٤) أنّ ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها النصّ. وفي الواقع أنّها زيادة تفسد النص، وتسيء إليه أيّما إساءة، ولا أدري كيف استساغ زيادتها ههنا؛ فلا معنى البتة لوجودها؛ إذْ يتحدّث المؤلّف عن (ما) في هذه الآية، ويحكم عليها بأنّها نفي، ويجوز أنْ تكون استفهاماً. فالكلام مستقيم دون «كان»، فزيادتها إذن خطأ واضح.

ص (١٠٣) سطر (٧) قوله: «فإذا كان نفياً منع فعلاً منفيًّا». هذا الضبط على هذا النحو غير صحيح. والصحيح هو: فإذا كان نفياً فـ: «منع» فعلٌ منفي.

ص (١٠٧) سطر (٣) قوله: «أنْ يكون للتخيير بمنزلة أو»، يقصد بذلك «إمّا» في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]. وهذا غير صحيح؛ نظراً إلى أنّ «إمّا» إذا كانت للتخيير، وجاء بعدها الفعل، فلا بدّ من وجود «أنْ» قبل الفعل[٦٩]، وذلك كقوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ [طه: ٦٥]، وإذا لم ترد «أنْ» بعدها فليست للتخيير. وعليه،

(٦٨) مغني اللبيب ٢/ ٤٨٥.

(٦٩) ارتشاف الضرب، ٢/ ٩٩٦، وانظر: التبيان، ٢/ ٦٥١.

فالصحيح أنّ «إمّا» ههنا للإبهام[٧٠].

ص (١٠٧) سطر (٧) قوله: «ومنها أنْ يضمّ إليها ما»، يقصد المؤلّف بذلك كلمة: «إمّا». وقد علّق المحقق في الهامش رقم (٣) بقوله: يوجد في المخطوط قبل هذه العبارة «أنْ يكون» قال: ولا معنى لها. والصحيح أنْ تركها قد أخلّ بالنص كثيراً، وأصبح النص من دونها لا معنى له؛ ذلك أنّ المؤلف ذكر أنّ «إمّا» تجيء في التنزيل على غير وجه:

منها: أنْ يكون للتخيير.... (سطر٣)، ثم ذكر الوجه الآخر، فقال:

ومنها: «أنْ» يضم إليها (ما)، نحو: «فإمّا تَرَينَّ» (سطر٧).

وهذا الوجه الأخير الذي أثبته المحقق على هذا النحو، غاية في الخلل والاضطراب، بحيث أفسد النصّ كثيراً، فقد ضبط الحرف «أنْ» بالفتح، الصواب «إنْ»، لأنّ المؤلف يقصد «إنْ» الشرطية، ثم لا بدّ من إضافة عبارة: «أنْ يكون» لتصبح الجملة على النحو الآتي:

ومنها: أنْ يكون «إنْ» يضم إليها (ما)، واسم «يكون» ضمير يعود على «إمّا»؛ أي إنّ الوجه الآخر لِـ«إمّا»، أنْ تكون «إنْ» الشرطية، ضُمت إليها (ما) الزائدة، كما هو في «إمّا» من قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ ...﴾.

ص (١١٢) سطر (١) قوله: «وزعم فارسهم أنّ هذا يجوز في الضرورة» يقصد بذلك حذف الضمير العائد من الخبر الفعلي إلى المبتدأ. ذكر المحقق في الهامش أنّ المقصود بفارسهم. هو أبو علي الفارسي اتباعاً منه لإبراهيم الأبياري محقق كتاب إعراب القرآن[٧١]. وهذا مردود؛ لأنّ سيبويه نصّ على ذلك قبل

(٧٠) مغني اللبيب، ١/ ٧٢.

(٧١) الزجاج، إعراب القرآن، ٣/ ١٠٩٧.

أبي عليّ، قال في الكتاب: «ولا يحسن في الكلام أنْ يجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول... وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر وهو أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء»(٧٢).

ص (١٢١) سطر (٨) قوله: «والأحسن فيما قيل، ما ذهب إليه فارسهم من أنّ قوله «لمّا» هي «لمّا» من قوله «أكلاً لمّا» والألف للتأنيث». كلام المؤلف هذا دليل آخر على أنّ المقصود بفارسهم ليس أبا علي الفارسي، وذلك أنّ هذا القول هو لأبي عبيد القاسم ابن سلام (٢٢٤هـ)(٧٣)، وأبو عبيد كما ذكر أبو الطيب اللغوي (٣٥١هـ) كان ناقص العلم بالإعراب(٧٤). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أبا علي الفارسي لم يعتمد هذا الوجه بل لم يعرض له البتة في كتابه «الحجّة»، وإنّما وصف القراءة بتشديد «لمّا» بأنّها مشكلة(٧٥).

وتطرّق إليها أبو عليّ أيضاً في كتابه: «البغداديات»، وشكّك في هذه القراءة؛ لأنّه لم ير للتثقيل في «لمّا» وجهاً مقبولاً، قائلاً: «فالوجه فيه التخفيف ولا مساغ له غيره في العربية»(٧٦).

ثم إنّ ما وصفه مؤلف الكتاب، بأنّه أحسن ما قيل في هذه الآية، هو في

(٧٢) الكتاب، ١/ ٨٥، ١٢٧.

(٧٣) النحاس، إعراب القرآن، ٢/ ٣٠٦، وانظر: البحر المحيط، ٥/ ٢٦٧.

(٧٤) مراتب النحويين، ص ١٤٨.

(٧٥) الحجة، ٤/ ٣٨٦ - ٣٨٧.

(٧٦) البغداديات، ص ٣٩١.

الواقع أضعف الوجوه فيها، ولذلك استبعده المحقّقون؛ قال أبو حيّان: «وما قاله أبو عبيد بعيد؛ إذْ لا يعرف بناء «فَعْلى» من اللمّ، ولِما يلزم لمن أمال «فَعْلى» أنْ يميلها، ولم يملها أحد بالإجماع، ومن كتابتها بالياء ولم تكتب بها»[٧٧].

ص (١٣١-١٣٢) قوله: ﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ﴾ [الرعد: ٣٧]، نفي، والمعنى: ليس الله واقياً ووليًّا. هذا المعنى يذكر مرة بـ(من) وأخرى بـ«الباء»، قال الله: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾... أي عذاب من جهنم. أما ما لَكَ أبٌ قبلا به أب...».

هذا النص على هذا النحو دليل واضح على عدم فهم المحقق لمقصد المؤلف؛ فقد زاد ههنا حرف الجر (من) بين عذاب وجهنم، وقال في الهامش رقم (١): إنّ هذه زيادة يقتضيها النصّ! وفي الحقيقة إنّها زيادة تسيء إلى النصّ، وتفسده، إذْ لا معنى لزيادتها، ولكنّ المحقق كان - على ما يبدو - في واد، والمؤلف في واد آخر؛ ذلك أنّ ما قصده المؤلّف بقوله: «هذا المعنى يذكر مرة بمن وأخرى بالباء»، هو «التجريد». والتجريد هو أنْ ينتزع من أمر ذي صفة، أمر آخر مثله، فيها مبالغة لكمالها فيه[٧٨]، قال ابن جنّي: «ومعنى التجريد أنّ العرب قد تعتقد أنّ في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنّه حقيقته ومحصوله»[٧٩]. فعندما نقول: «لك من الله وليّ» فمعنى ذلك: أنّ الله وليّ لك. جرّدنا من الله وليّا مبالغة لكمال هذه الصفة فيه سبحانه، وإذا نفينا ذلك قلنا: ليس الله وليك، ومن هنا فسر المؤلف قوله تعالى بقوله: ليس الله واقياً ووليا.

---

(٧٧) البحر المحيط، ٥/ ٢٦٧، وانظر: مغني اللبيب، ١/ ٣١٢.

(٧٨) المطول، ص ٤٣٢، وانظر: الكليات، ص ٢٧٣.

(٧٩) الخصائص ٢/ ٤٧٣.

ولكنْ يُؤخذ على المؤلف، أنّه قصر التجريد على حرفي الجر: (من) والباء، والصحيح أنّه يكون بحرف الجر «في»[٨٠] أيضاً، وعليه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ جرّد من جهنم داراً لهم، أيْ في جهنم دار الخلد. ومنه أيضاً قوله:

أفاءت بنو مروان ظلماً دماءنا وفي اللهّ إنْ لم يعدلوا حكم عدل[٨١]

أيْ في عدل اللهّ حكم عدل.

للبحث صلة

* * *

(٨٠) المطول، ص ٤٣٣، وانظر: الكليات، ص ٢٧٤.

(٨١) الخصائص ٢/ ٤٧٥.